

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٨٤

الاثنين، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٢/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

البند ٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

النهوض بالمرأة

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

مشروع قرار (A/76/L.66)

تنظيم العمل واعتماد جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف
لعرض مشروع القرار A/76/L.66.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أوجه الآن انتباه الجمعية العامة إلى
مشروع القرار A/76/L.40، الذي جرى تعميمه في إطار البند ٢٩ من
جدول الأعمال، والمعنون "النهوض بالمرأة".

السيدة حسين (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض
على الجمعية العامة مشروع القرار A/76/L.66، الذي يعلن يوم ٢٤
حزيران/يونيه يوماً دولياً للمرأة في العمل الدبلوماسي.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ٢٩
من جدول الأعمال في جلستها العامة ٦١ المعقودة في ١٥ آذار/
مارس ٢٠٢٢. ولكي تبت الجمعية العامة في مشروع القرار المعروض
عليها اليوم، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ٢٩
من جدول الأعمال.

وما فتئ الزخم يتزايد بخصوص هذه المسألة المهمة في جميع
أنحاء المجتمع العالمي في السنوات الأخيرة. إن مشاركة المرأة في
صنع القرار أمر حيوي جداً، وينعكس ذلك في الهدف ٥ من أهداف
التنمية المستدامة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بيد أنه
على الرغم من التقدم المحرز، ما زلنا نرى حالات أكثر مما ينبغي
حيث تتدرج النساء في المراتب الدبلوماسية، لكن يظل عددهن أقل من

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب
نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك (المقرر ٥٠٦/٧٦ بء).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار
المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



الصدر حقا أننا سنغتنم هذه الفرصة للتفكير في دور المرأة في العمل الدبلوماسي كل عام. وأتطلع إلى مواصلة العمل معا لتذليل التحديات التي تحول دون المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والمجدية للمرأة في العمل الدبلوماسي وغيره من المجالات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.66، المعنون "اليوم الدولي للمرأة في العمل الدبلوماسي".

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/76/L.66، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، إستونيا، إيسواتيني، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، جمهورية إيران الإسلامية، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بولندا، بيلاروس، تشاد، تونغا، الجبل الأسود، جزر القمر، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، جيبوتي، الدانمرك، دولة فلسطين، دومينيكا، رواندا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، سان مارينو، سلوفاكيا، السودان، السويد، سويسرا، صربيا، الصومال، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، فنلندا، قبرص، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، الكونغو، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالي، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، ميانمار، ناورو، النرويج، النمسا، النيجر، نيكاراغوا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.66؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.66 (القرار ٢٦٩/٧٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أترأس هذه الجلسة وأشهد اتخاذ القرار ٢٦٩/٧٦، في "اليوم الدولي للمرأة في

أقراهن من الرجال. وهنا في المقر، حيث ندعو إلى المساواة ونعمل من أجل تحقيقها كل يوم، فإن خمس الممثلين الدائمين فقط من النساء. وبإعلان يوم دولي للمرأة في العمل الدبلوماسي، سيشكل مشروع القرار نقطة انطلاق للأمم المتحدة والحكومات الوطنية ووزارات الخارجية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمدارس والجامعات وغيرها من الجهات الفاعلة لزيادة الوعي بهذه المسألة. كما أنه يتيح فرصة سنوية للتفكير في أوجه التقدم التي أحرزناها، والتحديات التي نواجهها كدبلوماسيات، والإجراءات التي يمكن اتخاذها على مختلف المستويات إذ نسعى لتحقيق هدف مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والفعالة والهادفة في العمل الدبلوماسي.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على جعل المساواة بين الجنسين إحدى أولوياتكم وعلى قيادتكم الفاعلة في الدفاع عن هذه المسألة بصفتمكم رئيسا للجمعية العامة، وكذلك بصفتمكم وزيرا لخارجية بلدي، جمهورية ملديف. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على جعل المساواة بين الجنسين أولوية عليا أيضا. وأنه كذلك بحضور نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد في جلسة اليوم.

ونرحب بالتأييد الساحق والواسع النطاق عبر الإقليمي الذي حظي به مشروع القرار. وفي الوقت الذي تتعرض فيه تعددية الأطراف لضغوط شديدة، من المشجع أن مشروع القرار قد شارك في تقديمه أكثر من ١٨٧ دولة عضوا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجهود إريتريا وجنوب أفريقيا وسانت لوسيا والسلفادور وغرينادا وغيانا وقطر وكينيا ولافتيا ولبنان ومالطة بوصفها الفريق الأساسي الذي عمل بجد مع ملديف لحشد التأييد لدعم لمشروع القرار. ولا بد لي من أن أضيف أنه لم يكن من الصعب على الإطلاق على البلدان عبر المناطق أن تجتمع وتدعم هذه المبادرة. وهي شهادة على التزامنا الجماعي بتحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات وفي جميع المجالات.

يمثل اليوم يوما مهما. ويحدوني أمل صادق في أن يمنح مشروع القرار وتأنيده واسع النطاق الإلهام والتعاون للدبلوماسيات والفتيات الصغيرات الطامحات إلى وظائف في المجال الدبلوماسي. ومما يثلج

الشكوك الاقتصادية، ما لم نمنح المرأة مقعداً على الطاولة ونيسر أيضاً قدرتها على الاضطلاع بأدوار قيادية، بما في ذلك في مجال العمل الدبلوماسي. ولإنهاء هذا الظلم، يجب علينا تمكين النساء من ممارسة مهن في مجال العمل الدبلوماسي ودعم النساء المشاركات بالفعل في العمل الدبلوماسي والاعتراف بهن وتحطيم الحواجز غير المرئية التي حالت دون خدمتهن في أعلى مستويات العمل الدبلوماسي.

إن اتخاذ هذا القرار ليس سوى الخطوة الأولى. ويجب أن نواصل التفكير فيما يمكننا أن نفعله أكثر وما ينبغي لنا أن نفعله أكثر من ذلك. ويمكن للجمعية أن تطمئن إلى أنني سأواصل بذل كل ما في وسعي لتقديم الدعم اللازم.

وفقاً للمادة ٧٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري الحقيقي أن أكون في قاعة الجمعية العامة اليوم لاتخاذ القرار المتعلق باليوم الدولي للمرأة في العمل الدبلوماسي (القرار ٢٦٩/٧٦). وأنا متحمسة جداً لهذا الأمر وأرحب وأشيد بقيادة ملديف والفريق الأساسي من البلدان ونسائها الرائعات، إريتريا وجنوب أفريقيا وسانت لوسيا والسلفادور وغرينادا وغيانا وقطر وكينيا ولايتفيا ولبنان ومالطة وملديف. وأهنئهن على التمكين من اتخاذ هذا القرار، وأهنئ مقدمي القرار على الدعم الأقاليمي الواسع النطاق الذي حظي به.

في عام ٢٠٢٢، تمثل النساء ما يزيد قليلاً عن ثلث الممثلين الدائمين في مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن هذا أعلى بكثير من المتوسط. ولا يزال ذلك غير كافٍ؛ ونحن، مثل أوليفيا تويست، نطلب المزيد. وقد أظهرت لنا الأدلة أن تمثيل المرأة لم يتخذ دائماً مساراً مستقيماً، حيث تعتمد الأرقام على النساء الرائدات، كما نعلم جميعاً. وكما قالت المحامية والسياسية والوزيرة السابقة الغانية حنا سيروا تيتيه، المبعوثة الخاصة الحالية للأمين العام للقرن الأفريقي، "كثيراً ما يكون هذا طريقاً يسلكه المرء بمفرده". لكنني أجزؤ على القول اليوم إن هناك الكثيرين منا يسبرون على هذا الطريق معاً.

العمل الدبلوماسي"، الذي سيحتفل به من الآن فصاعداً في ٢٤ حزيران/يونيه من كل عام.

وفي شباط/فبراير، وخلال حوار هولهاشي الذي أجرته مع خبيرات من جميع اللجان الست، كانت هناك دعوة للاعتراف بدور المرأة الذي لا غنى عنه في العمل الدبلوماسي من خلال الاحتفال بهذا اليوم. وأشكر الدول الأعضاء التي مضت قدماً بهذه المحادثة، وأشعر بسعادة غامرة لأن رؤيتها قد آتت ثمارها في غضون أربعة أشهر فقط. وأشكر جميع مقدمي مشروع القرار والدول الأعضاء التي دعمت هذه المبادرة. قدمت النساء العاملات في المجال الدبلوماسي إسهامات حاسمة في تشكيل النظام المتعدد الأطراف الذي ورثناه اليوم. فعلى سبيل المثال، أدت الدبلوماسية دوراً أساسياً في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو أول معاهدة توضح حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي حمايتها عالمياً.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الإسهامات الواضحة للمرأة في العمل الدبلوماسي وصنع القرار على الصعيد المتعدد الأطراف، فإنها لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المناصب الدبلوماسية العليا ولا تزال تعاني من الموروثات المتجذرة للتحيز الجنساني، مما يعوق تقدمها المهني ويحجب مساهماتها وإنجازاتها. وتؤكد هذه الحقائق أهمية اتخاذ هذا القرار. والآن، لدينا يوم مكرس خصيصاً للاحتفال بالنساء في العمل الدبلوماسي اللواتي حددن معالم الطرق وتفاوضن على السلام وعززن العلاقات الدولية ونجبن من المصاعب والمخاطر ويسرن الروابط بين الثقافات. وباتخاذ القرار ٢٦٩/٧٦، نفتح الباب لمناقشة التحديات التي تواجهها المرأة في مجال العمل الدبلوماسي. ومن خلال هذا الاحتفال بالمرأة في العمل الدبلوماسي، فإننا نلهم الجيل القادم.

يجري في أحيان كثيرة حذف النساء وقصصهن من التاريخ. ويجب أن تُروى "قصصهن" تلك لنسترشد بها في جهودنا الأوسع نطاقاً للنهوض بالمساواة بين الجنسين. ولا يمكننا أن نغرز مستوى العمل الدبلوماسي والتضامن العالمي اللازم للتغلب على تحديات اليوم، من تغير المناخ إلى الجوائح إلى انتهاكات حقوق الإنسان إلى

ومن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا إلى الآثار العالمية المدمرة للحرب في أوكرانيا، فإن التحديات العالمية التي تواجه عالماً كثيرة ومتعددة الأبعاد. ويتطلب تحقيق السلام والتنمية المستدامة تعبئة قدرات وإمكانات كل فرد في أسرنا البشرية. ولا يمكننا أبداً أن ننجح من دون بذل نصف السكان لقضائهم. وهذا يعني اتخاذ إجراءات جريئة لتسريع قيادة المرأة ومشاركتها. ولذلك، أرحب باتخاذ القرار ٢٦٩/٧٦، بشأن اليوم الدولي للمرأة في العمل الدبلوماسي.

وأشجع الجميع على اعتبار هذا اليوم فرصة سنوية للتفكير في نجاحات النساء اللواتي مهدن الطريق وتحملن المسؤولية والتزام القيادة النسائية للأمم المتحدة، أي ٥٠ في المائة من إدارتنا، ببذل كل ما في وسعنا لتعزيز قضية تولي المرأة مناصب دبلوماسية إلى أن نحقق التكافؤ في كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة.

أخيراً، أود أن أعرب عن عميق تقديري للأشد مناصري حقوق المرأة في القاعة اليوم، رئيس الجمعية العامة، الذي ساعدنا في الوصول إلى هذا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها. ونستمع الآن إلى البيانات التي يُدلى بها عقب اتخاذ القرار.

السيدة ماغواير (غرينادا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الفريق الأساسي للوفود التي قادت مبادرة إعلان يوم ٢٤ حزيران/يونيه يوماً دولياً للمرأة في العمل الدبلوماسي، وهي إريتريا وجنوب أفريقيا وسانت لوسيا والسلفادور وغرينادا وغيانا وقطر وكينيا ولاتفيا ولبنان ومالطة وملديف.

في البداية، نود أن نشكر الدول الأعضاء الـ ٨٥ التي وافقت على أن تكون من المقدمين الرئيسيين للقرار ٢٦٩/٧٦، الذي اتُخذ للتو، وكذلك الأعضاء، على الدعم الساحق والتاريخي من ١٩١ دولة عضواً شاركت في تقديمه، بما يشبه الإجماع. وهذا الدعم القوي دليل

وكما يُذكرنا الأمين العام في كثير من الأحيان، فإن المساواة بين الجنسين هي أساساً مسألة سلطة، وتاريخياً، كانت السلطة في الغالب في أيدي رجالنا. إن المساواة بين الجنسين والمساواة في تولي المرأة المواقع القيادية شرطان أساسيان لعالم آمن وسلمي ومستدام للجميع، ويجب علينا جميعاً أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان وجود المرأة على الطاولة وإيصال أصواتنا وتقدير إسهاماتنا.

وتجلب المرأة فوائد هائلة للعمل الدبلوماسي، كما قال رئيس الجمعية العامة. فأساليب المرأة في القيادة وخبراتها وتجاربها المعيشية وأولوياتها توسع نطاق القضايا قيد النظر ونوعية النتائج من خلال اتخاذ قرارات أكثر استدامة وأشمل كثيراً. وتُظهر أبحاثنا أنه عندما تشارك المرأة في مفاوضات السلام، فإنها تكون أكثر استدامة، وعندما تعمل المرأة في مجالس الوزراء والبرلمانات، فإنها تسن قوانين وسياسات أفضل للناس العاديين والأطفال والبيئة والتماسك الاجتماعي.

واتخاذ تدابير إيجابية واستباقية لزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية أمر حيوي لتحقيق المساواة الفعلية للمرأة والسلام المستدام في سياق التمييز الراسخ. كما أن التصدي للعنف ضد المرأة أمر بالغ الأهمية لحماية مشاركتها المستمرة ومنع إسكات صوتها.

إن الأمم المتحدة قدوة يحتذى بها وهي تواصل إظهار التزامها بتمتع المرأة بحقوق متساوية وتمكينها داخل منظماتنا وفي جميع أنحاء العالم. وعلى أعلى مستوى، حققنا التكافؤ بين الجنسين في أوائل العام الماضي بين رؤساء ونواب رؤساء البعثات والمنسقين المقيمين في الميدان، ونعمل للحفاظ على ذلك. وفي العراق، أسهمت الرسائل السياسية للأمم المتحدة لتعزيز مشاركة المرأة ومكافحة العنف الجنساني وخطاب الكراهية الذي يستهدف المرشحات في انتخاب ما يقرب من ٣٠ في المائة من النساء لعضوية مجلس النواب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وكان ذلك إنجازاً تاريخياً. ويستثمر صندوق بناء السلام أيضاً في المبادرات التي تتصدى للعنف ضد النساء المشتغلات بالسياسة وتعزز العمليات السياسية السلمية وذات المصداقية، بما في ذلك في غينيا - بيساو وكولومبيا وسيراليون.

حيوية للتنمية المستدامة. وهذا اليوم الدولي للمرأة في العمل الدبلوماسي الذي أنشئ حديثاً يتيح للأمم المتحدة والحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمدارس والجامعات وغيرها من الجهات الفاعلة استخدام اليوم الدولي لا كنقطة انطلاق للتوعية فحسب، بل أيضاً لاتخاذ إجراءات حاسمة.

وسيتيح ذلك اليوم فرصة سنوية للتدارس في أوجه التقدم المحرز بشأن المرأة في مجال العمل الدبلوماسي وفي الإجراءات التي اتخذت وتلك التي يمكن اتخاذها على مختلف المستويات للاعتراف بدور المرأة في ذلك الصدد والنهوض به.

وإذ نتربح احتفالنا الأول بذلك اليوم، في ٢٤ حزيران/يونيه، فلنواصل تعزيز جهودنا ومضاعفاتها لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مناحي المجتمع، ولنجعل هذا اليوم حافزاً لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي بصفتها مراقباً.

السيدة بوبان (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ليختشتاين والنرويج، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وخلال السنوات الـ ٧٦ التي انقضت منذ تأسيس الأمم المتحدة، لم يكن للمنظمة أمينة عامة قط. وخارج هذه القاعة، لا يضم الجدار الذي يشمل صور رؤساء الجمعية العامة الـ ٧٥ السابقين سوى أربع نساء فقط. ومن بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة، تمثل السفيرات في نيويورك أقل من ٣٠ في المائة.

لقد تعهدت جميع هيئات الأمم المتحدة بالتزامات طموحة بشأن المساواة بين الجنسين، ولكن الحقيقة هي أننا لا نرقى إلى مستوى

آخر على التزامنا الجماعي بتحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات، بما في ذلك في مجال العمل الدبلوماسي.

ونود أيضاً أن نشكركم، سيدي الرئيس، على جعل المساواة بين الجنسين أولوية. ونقدر نجاحكم في تحقيق التكافؤ في فريقكم، بما في ذلك على مستوى الإدارة العليا. كما نعرب عن تقديرنا لحضور نائبة الأمين العام معنا اليوم ونرحب بها بامتنان، ونشكرها على كلماتها الملهمة ودعوتها إلى العمل. ونثني على الأمين العام لأنه أيضاً جعل المساواة بين الجنسين أولوية قصوى، كما أوضح عند أدائه القسم.

إننا نمر بلحظة فارقة فيما يتعلق بتعددية الأطراف. والهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة يدعو إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار، وكما تثبت الأدلة المتزايدة، تحسّن القيادة النسائية عمليات صنع القرار السياسي. بيد أنه بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٩، لم تشكل النساء في المتوسط سوى ١٣ في المائة من المفاوضين و ٦ في المائة من الوسطاء و ٦ في المائة من الموقعين في عمليات السلام الرئيسية في جميع أنحاء العالم.

ولم تضم حوالي سبع من كل ١٠ عمليات سلام أي نساء وسيطات أو مفاوضات. وفي عام ٢٠٢٠، لم تمثل النساء سوى ٢٣ في المائة من وفود أطراف النزاع في عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة، وهي نسبة كانت لتتخفّض أكثر لولا التدابير المستمرة التي تتخذها الأمم المتحدة. وفي مجتمع الأمم في مقر الأمم المتحدة، لا تشكل النساء سوى ٢١,٧ في المائة من الممثلين الدائمين.

وببساطة فإن التغيير بات ضرورياً. وكما يرد في القرار ٢٦٩/٧٦، فإن التعميم المنهجي لمراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمرٌ بالغ الأهمية. ويجب أن نمكّن جميع النساء والفتيات لتعزيز مساهمتهن القيمة التي ستعقب ذلك بالتأكيد لإحراز تقدم بشأن جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

والواقع أن المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والهادفة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار أمر أساسي. فالنساء والفتيات عوامل

إن مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والفعالة والهادفة أمر أساسي في كافة المجالات وعلى جميع مستويات العمل الدبلوماسي، بما في ذلك المسائل الأمنية. ونشيد بإسهامات جميع النساء في العمل الدبلوماسي، بمن فيهن الدبلوماسيات، وقيادات المجتمع المدني من النساء، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والوسطاء من النساء.

ونحن نتفهم الطابع التقني لهذا القرار، الذي لا يشكل سابقة لتغيير اللغة والمعايير التي وضعتها الجمعية خلاف ذلك. وكنا نود أيضا إجراء المزيد من المشاورات.

إن إنشاء هذا اليوم الدولي الجديد هو دعوة لنا جميعا إلى القيام بعمل أفضل وإلى أن نكون قدوة يُحتذى بها. ويمكن الاعتماد على الاتحاد الأوروبي في الاضطلاع بدوره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

توقعاتنا. وما ينطبق في مجال الدبلوماسية ينسحب على جميع قطاعات المجتمع. فلا يزال التمييز القائم على نوع الجنس والقوالب النمطية والأعراف الاجتماعية السلبية يعوق مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والفعالة والهادفة ودورها القيادي.

وفي العام الماضي، وافقت لجنة وضع المرأة على مجموعة من التوصيات المحددة لضمان مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والفعالة والهادفة ودورها القيادي في الحياة العامة، بما في ذلك اعتماد تدابير خاصة. لدينا فهم مشترك للتحديات. ونملك الأدوات اللازمة لتحقيق أهدافنا. وكل ما نحتاجه الآن هو التنفيذ.

هذا أمر يمكن القيام به. فمن خلال استراتيجيته على نطاق المنظومة بشأن التكافؤ بين الجنسين، حقق الأمين العام التكافؤ بين الجنسين في المناصب القيادية في وقت قياسي، وهو عاقد العزم على أن يحقق ذلك على جميع مستويات الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٢٨. ولكي يصبح التكافؤ بين الجنسين حقيقة واقعة، يجب علينا أيضا أن نهيئ بيئات آمنة ومؤاتية لجميع النساء والفتيات.

ونرحب بجهود الأمم المتحدة في ذلك الصدد، ولا سيما اعتماد مدونة سلوك للأمم المتحدة بشأن التحرش الجنسي.